

أنطوان شلحت *

إسرائيل بين المتاهة السياسية

وفائض القوة لدى اليمين

تجد إسرائيل نفسها عشية الانتخابات العامة المبكرة التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في وضع سياسي "لا تُحسد عليه"، حتى وفق تعبير رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت الذي اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية بنيامين نتنياهو بانتهاج سياسة تؤدي إلى عزلة إسرائيل في العالم ("يديعوت أحرانوت"، ٢٠١٢/١٢/٩).

صَبَّ أولمرت جام غضبه على السياسة التي ينتهجها نتنياهو إزاء السلطة الفلسطينية، سواء قبل مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على طلب الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في هذه المنظمة الدولية، أو بعد هذه المصادقة. وأعتبر تلك السياسة خطرة للغاية ويمكن أن تتسبب باندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة. وسجّل إخفاقاً لسياسة الحكومة في تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية "عمود سحب" على قطاع غزة، مشيراً إلى أن تلك العملية التي استمرت ٨ أيام (١٤ - ٢٢/١١/٢٠١٢)، لم تسفر عن كبح حركة "حماس" أو حركة "الجهاد الإسلامي"، وإلى أنه عندما كان هو رئيساً للحكومة لم يجرؤ خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس") على أن يقترب من قطاع غزة، بينما دخل بعد "عمود سحب" إلى القطاع بصفته بطلاً منتصراً.

أما زعيم المعارضة ورئيس حزب كديما شأؤول موفاز فقال إن حكومة نتنياهو ارتكبت خطأين استراتيجيين: الأول، أنها لم تجر طوال أعوام ولايتها الأربعة أي مفاوضات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ الثاني، أنها لم تحقق ردياً في مواجهة "حماس". وبرأيه، سهّل هذا على عباس الذهاب إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يفرض على محاولات رفع دعاوى ضد جنود الجيش الإسرائيلي في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي من جهة، بينما حصلت "حماس" على اعتراف بصفقتها "حركة إرهابية لديها إقليم"، من جهة أخرى ("معاريف"، ٢٠١٢/١٢/٣).

أزمة مع أوروبا والولايات المتحدة

دخلت إسرائيل في مواجهة مع أوروبا والولايات المتحدة لم تشهد مثيلاً لها منذ أعوام طويلة، بعد أن قررت سلسلة خطوات عقابية ضد الفلسطينيين عقب حصولهم على مكانة دولة عضو في الأمم

* كاتب وباحث فلسطيني.

المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢. ووصف بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه المواجهة بـ "تسونامي سياسي". ورغم ذلك أعلنت إسرائيل، على لسان رئيس حكومتها نتنياهو، أنها لا تعتزم التراجع عن خطواتها المتمثلة في تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية، وأنها ستعود إلى سياسة هدم بيوت الفلسطينيين في المدينة، ويمكن أن تجمّد أموال الضرائب التي تجبها لمصلحة السلطة الفلسطينية، بل جاهرت برفض الاحتجاجات الدولية كافة.

وكان نتياهو قرر الرد على المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة بإعلان بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستعمرات في القدس الشرقية والضفة الغربية. واتخذ قرار تكثيف أعمال البناء الاستيطانية خلال اجتماع لـ "طاقم الوزراء التسعة"، تقرر فيه أيضاً دفع مخطط البناء في منطقة E1، الواقعة بين القدس الشرقية ومستعمرة "معاليه أدوميم"، والتي امتنعت إسرائيل في السابق من أي أعمال بناء فيها بسبب المعارضة الأميركية الشديدة، كونها ستقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها^١.

استقبل بيان صدر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، يدين الاستيطان، بغضب شديد في القدس. وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً زعمت فيه أن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة لا يشكل عقبة أمام السلام، وأن سبب عدم التوصل إلى السلام يعود إلى رفض الفلسطينيين إجراء مفاوضات مباشرة، ورفضهم الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي.

وبعد يومين من صدور بيان وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذي هدد باتخاذ خطوات في حال نفذت إسرائيل مخطتها الاستيطاني الجديد، شنّ وزير الخارجية لبرمان هجوماً حاداً على وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وقال إنه كان من الأجدر بهؤلاء الوزراء إدانة التصريحات التي أدلى بها مشعل خلال زيارته قطاع غزة، والتي دعا فيها إلى القضاء على إسرائيل. وأكد لبرمان، في سياق كلمة ألقاها أمام اجتماع انتخابي لحزب "إسرائيل بيتنا" عُقد في ١١ كانون الأول / ديسمبر، أن عدداً من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يعتقد أن القضاء على إسرائيل مسألة يمكن المرور عليها من الكرام، وأن وزراء الخارجية هؤلاء طلبوا ألا يتضمن البيان الصادر عن الاجتماع في بروكسل أي عبارات إدانة للتحريض الذي تشنه حركة "حماس" على إسرائيل. كما تطرّق إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فقال إنه لا يُعتبر شريكاً للسلام، وهو ماضٍ في تأييد حركة "حماس". وأضاف أن الفلسطينيين لن يتلقوا في غضون الأشهر الأربعة المقبلة فلساً واحداً من أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية، وسيتم استعمال هذه الأموال لسدّ جزء من الديون المستحقة على السلطة لإسرائيل. ودعا لبرمان إلى إسقاط سلطة "حماس" في قطاع غزة، وقال إن على العالم أن يدرك أنه في حال استئناف إطلاق الصواريخ على المنطقة الجنوبية، فإن إسرائيل ستقوم بالسيطرة على قطاع غزة كله بغض النظر عن الثمن الذي يتطلبه ذلك ("معاريف"، ٢٠١٢/١٢/١٢).

وكانت الحكومة الإسرائيلية قررت بالإجماع، في الاجتماع الذي عقدته في ٢ كانون الأول / ديسمبر، رفض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأعلن وزير المال الإسرائيلي يوفال شتاينيتس في بداية اجتماع الحكومة أن إسرائيل لن تنقل إلى السلطة الفلسطينية مبلغ ٤٥٦ مليون شيكل تراكم لديها من الضرائب التي سبق أن جبتها لمصلحة هذه السلطة، وذلك عقاباً لها على مبادرتها في الأمم المتحدة. وقال إن هذا المبلغ سيُستعمل لسدّ جزء من ديون السلطة لإسرائيل التي تصل إلى مليارات الشواكل.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠١٢/١٢/٣) أن عدة جهات إسرائيلية رفيعة، حذرت نتياهو من مغبة تفسير القرار المتعلق بتوسيع البناء الاستيطاني في أوساط المجتمع الدولي على أنه

إجراء عقابي ضد الفلسطينيين، واقترحت عليه أن يترئس كي لا يبدو القرار مرتبطاً بالمبادرة الفلسطينية، غير أن نتنياهو قرر الرد بشكل فوري.

وقالت صحيفة "معاريف" (٢٠١٢/١٢/٣) إن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عارضت خطوات نتنياهو، ورأت أنه يجب استخدام "عقوبات" كهذه، فقط في حال قرر الفلسطينيون التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد إسرائيل.

ونقلت صحيفة "هآرتس" (٢٠١٢/١٢/٣) عن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، الذي كان موجوداً في الولايات المتحدة، قوله لمسؤولين في الإدارة الأميركية إن الخطوات الحكومية جاءت أساساً لاعتبارات انتخابية، وأن نتنياهو وليبرمان يسعيان لإرضاء ناخبي اليمين قبل الانتخابات العامة القريبة. وأضافت أن باراك بلغ المسؤولين الأميركيين أنه خلال الاجتماع الذي تقرر فيه دفع أعمال البناء الاستيطانية، تم طرح مقترحات متطرفة أكثر لكن لم يتم إقرارها.

وجاء في التقرير الخاص الذي عرضه المدير العام للشؤون الاستراتيجية العميد احتياط يوسي كوبرفاسر على الحكومة الإسرائيلية، أنه في الأشهر القليلة الفائتة تم تصعيد عبارات الكراهية والتحريض ضد إسرائيل من جانب السلطة الفلسطينية، وأشار إلى أن الخطابين الأخيرين اللذين ألقاهما رئيس السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة تضمنتا عبارات تحريضية خطيرة ساهمت في تصعيد ثقافة الكراهية المنهجية في السلطة الفلسطينية. كما أشار إلى عدم وجود أي برامج في المدارس الفلسطينية تشجع على التعايش وعلى خلق أجواء من السلام والصلح بين الشعبين. وعقب رئيس الحكومة على ذلك قائلاً: "إن هذا التقرير يشكل برهاناً آخر على أن الصراع (الفلسطيني - الإسرائيلي) ليس صراعاً على أراضٍ، بل على إنكار وجود دولة إسرائيل. ويُعتبر الرفض الفلسطيني لقبول دولة يهودية في أي حدود أساس هذا الصراع".

وبرأي "يديعوت أحرونوت" (٢٠١٢/١٢/٤) فإن ثمة قناعة لدى عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين، بأن الاحتجاجات الأوروبية المتزامنة جاءت بتشجيع من الإدارة الأميركية، وخصوصاً من الرئيس باراك أوباما، وبتنسيق معها. وقد شدد بعضهم على أن "واشنطن تتصدّر حملة التهديدات" التي تتعرض لها الحكومة.

اليمين الإسرائيلي لا يرى العالم من حوله

لم تنحصر الأصوات التي تدعو إلى "إنقاذ" إسرائيل من سياسة اليمين في زعماء المعارضة الحاليين والسابقين، بل شملت نخباً أكاديمية، في مقدمها البروفسور يحزقئيل درور، أستاذ العلوم السياسية وعضو "لجنة فينوغراند" التي تقصت وقائع حرب لبنان الثانية (في صيف سنة ٢٠٠٦). قال درور في مقالة نشرها في صحيفة "هآرتس" (٢٠١٢/١٢/٩) إن العميان فقط يمكنهم أن يعتقدوا أن دولة صغيرة مثل إسرائيل، ما زال وجودها متعلقاً بالآخرين، يمكنها أن تفرض بقوتها العسكرية رغبتها على جميع المحيطين بها من قريب ومن بعيد عبر التمسك بـ"أرض إسرائيل الكاملة". وقال إن اليسار واليمين في إسرائيل مصابان بهذا العمى. وشدد على وجوب أن تستعيد إسرائيل زمام المبادرة كي تخرج من المتاهة التي تجد نفسها فيها، بغض النظر عن الجهة التي تتحمل المسؤولية عنها.

أمّا أستاذ العلوم السياسية البروفسور شلومو أفينيري، الذي شغل في السابق منصب المدير العام لوزارة الخارجية، فقال إنه من الممكن جداً أن تشكل مواقف الحكومة الحازمة التي تبين أنها "تقف إلى جانب حقوقنا" معيناً لها في الانتخابات القريبة، ومن المنطقي أن نفترض أن نتنياهو يخشى

من صعود المتطرفين في حزبه ويحاول إرضاءهم، غير أن من يسمع وزراء الحكومة يُسوِّغون قرارات الحكومة الهوجاء يجب أن يعترف بأن أكثرهم يعيش في فقاعة فروع أحزابه، ولا يرى العالم من حوله، ولا يرى حاجة "دولة اليهود" الحيوية إلى أن تحظى بدعم دولي، وألاً تُترك الساحة للفلسطينيين ("هآرتس"، ٢٠١٢/١٢/٨).

الحرب على غزة وقوة الردع الإسرائيلية

بعد مضي شهر على عملية "عمود سحب" التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة، يسود إجماع كبير على أن أهم هدف لها كان استعادة قوة الردع الإسرائيلية بوجه حركة "حماس"، بعدما تآكلت عقب عملية "الرصاص المسبوك" في شتاء سنة ٢٠٠٩.

وقد أكد وزير الدفاع باراك في حينه أن أهداف العملية هي: أولاً، تعزيز قوة الردع الإسرائيلية؛ ثانياً، إلحاق أضرار كبيرة بترسانة الصواريخ الفلسطينية؛ ثالثاً، تسديد ضربات مؤلمة إلى حركة "حماس"؛ رابعاً، تقليص إمكان إلحاق أضرار بالجبهة الداخلية الإسرائيلية ("يسرائيل هيوم"، ٢٠١٢/١١/١٥).

ومع أن باراك ورئيس الحكومة نتنياهو أكدا، بعد ساعات قليلة من بدء عملية "عمود سحب" التي استُهلّت باغتيال قائد الجناح العسكري لحركة "حماس" أحمد الجعبري، أن الجيش الإسرائيلي مستعد لتوسيع نطاقها، من أجل توفير الحماية لسكان المنطقة الجنوبية إزاء عمليات إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، وأصدرا أوامر تقضي باستدعاء تشكيلات الاحتياط (المصدر نفسه)، إلا إن ذلك انتهى من دون شن عملية برية، وبتوصل إسرائيل و"حماس" إلى تفاهات تتعلق بوقف إطلاق النار بينهما بوساطة من مصر والولايات المتحدة.

وفي المقابل حصلت إسرائيل على تعهد من الولايات المتحدة بتقديم مساعدات لتمويل إنتاج مزيد من منظومات "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ، لزيادة عددها إلى ١٣ منظومة (لدى إسرائيل الآن ٥ بطاريات من "القبة الحديدية"، تم نصب ٤ منها في المنطقة الجنوبية في أثناء عملية "عمود سحب"، بينما نُصبت البطارية الخامسة في منطقة غوش دان في وسط إسرائيل). كما أنها حصلت على تعهد من مصر بأن تعمل على كبح عمليات تهريب الأسلحة إلى القطاع، وذلك بدعم ومساعدة من الولايات المتحدة ("معاريف"، ٢٠١٢/١١/٢٣).

وقال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة إن نتنياهو تحدث هاتفياً في يوم التوصل إلى هذه التفاهات مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، واستجاب لتوصية هذا الأخير بمنح الاقتراح المصري فرصة وقف إطلاق النار، وبذلك تُمنح فرصة لاستقرار الأوضاع وتهديتها قبل أن تقتضي الحاجة ممارسة قوة أكبر. وعقب إعلان هذه التفاهات خلال مؤتمر صحافي مشترك في القاهرة لوزيرَي خارجية كل من مصر والولايات المتحدة، عقد نتنياهو مؤتمراً صحافياً في ديوانه في القدس، أكد فيه أن إسرائيل ربما ستكون مضطرة في يوم ما إلى شن عملية عسكرية أكثر قوة ضد القطاع، لكن الخطوة الصحيحة بالنسبة إلى إسرائيل في هذه المرحلة هي استنفاد الفرصة المتاحة لتحقيق وقف مستمر لإطلاق النار.

وقال نتنياهو: قبل ثمانية أيام بدأت إسرائيل بعملية "عمود سحب". وقررت الحكومة شن هذه العملية بعد اعتداءات "إرهابية" من غزة تصاعدت وتيرتها بشدة خلال الأشهر الأخيرة. ولقد أعلنت أننا سنرد بقوة على هذه الاعتداءات وفي الموعد الذي نختاره، وقلت إننا سنجني ثمناً باهظاً من المنظمات "الإرهابية"، وافترضت هذه المنظمات أننا سنمتنع من الإقدام على عمل حازم ضدها، لكنها كانت

على خطأ. لقد أصبنا قادة كباراً في هذه المنظمات، ودمرنا آلاف الصواريخ التي وجهت إلى المنطقة الجنوبية، ومعظم الصواريخ التي وجهت إلى المنطقة الوسطى، كما دمرنا مراكز قيادة تابعة لـ "حماس". ويجب أن أقول إننا قمنا بذلك بدعم راسخ من الأطراف البارزة في المجتمع الدولي. وفي المكالمة التي أجريتها هذا المساء مع الرئيس أوباما اتفقت معه على ضرورة إعطاء فرصة لوقف إطلاق النار وذلك من أجل تهدئة الوضع وتمكين المواطنين الإسرائيليين من العودة إلى حياتهم الطبيعية. ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوماً تماماً أن إسرائيل لن تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام تزود عدونا المستمر بأسلحة "الإرهاب"، ولذا اتفقت مع الرئيس أوباما على أن نعمل معاً ضد تهريب الأسلحة التي تأتي أغلبيتها من إيران.

وتكلم في المؤتمر الصحافي نفسه وزير الدفاع باراك، فقال إن أهداف عملية "عمود سحب" قد تحققت، وتم تسديد ضربة مؤلمة إلى حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي". كما تكلم فيه وزير الخارجية ليبرمان فأشاد بالتأييد الدولي الذي حظيت إسرائيل به، ولا سيما تأييد حقتها في الدفاع عن نفسها في مواجهة أي اعتداءات "إرهابية". وأضاف ليبرمان: "أرى من المهم أن أشيد بالتصرف المسؤول الذي أبدته مصر، والدور الذي قامت به في هذه الأزمة. كما أن الرئيس المصري محمد مرسي يستحق كلمة شكر على ما قام به. وعلى الرغم من جميع التحفظات والانتقادات التي سمعناها، إلا إنه في نهاية المطاف كان هناك تفهم للقيود والمعوقات، وقد أظهر قدرة على اتخاذ القرارات المسؤولة. ومن البديهي أن مصري جزء من النظام الشرق الأوسطي، ومن محاولات التوصل إلى استقرار يعم المنطقة بأسرها".

وقد شككت تحليلات كثيرة بتحقيق هدف استعادة قوة الردع. وقال اللواء احتياط غيوراً أيلاند، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ومجلس الأمن القومي، إن ضمان ردع أكبر كان مرهوناً بإلحاق أضرار فادحة بقدرة حركة "حماس" على الحكم، وهو ما تجنبت العملية فعله. وأضاف: لا شك في أن هذا الدرس مهم في أي جولة حربية مقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بلبنان، ذلك بأنه إذا خضنا "حرب لبنان الثالثة" ضد الأهداف العسكرية لحزب الله فقط، فإننا سنخسرهما. بناء على ذلك يتعين على إسرائيل أن تنظر إلى حزب الله باعتباره جزءاً من مؤسسة الدولة اللبنانية، مثلما أن حركة "حماس" هي جزء من مؤسسة دولة غزة، وأن تخوض الحرب ضد الدولة اللبنانية كلها (يذيعون أحرانوت"، ٢٦/١١/٢٠١٢).

وبالنسبة إلى الرأي العام في إسرائيل، فقد أظهر استطلاع أجرته صحيفة "معاريف" (٢٣/١١/٢٠١٢) أن ٤٩٪ من الإسرائيليين يعتقدون أنه ما كان يتعين على إسرائيل أن تقبل اتفاق وقف إطلاق النار مع حركة "حماس"، بل كان عليها أن تستمر في عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة، بينما قال ٣١٪ إنه كان عليها أن تقبل هذا الاتفاق.

على صعيد آخر، قال رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" ألوف بن (٢٢/١١/٢٠١٢) إنه كان لعملية "عمود سحب" هدفان استراتيجيان، هما تجديد وقف إطلاق النار مع حركة "حماس" في قطاع غزة، والذي اهتز في الأشهر الأخيرة بفعل جولات عنف متوالية من تبادل الضربات، والمحافظة على معاهدة السلام مع مصر في ظل قيادة جماعة الإخوان المسلمين. وبرأيه، فإن التفاهات التي جرى التوصل إليها بين الجانبين تدل على أن هذين الهدفين قد تحققتا إذا ما احترمت إسرائيل و"حماس" هذا الاتفاق. وبالنسبة إلى هدف إسرائيل الثاني، وهو اختبار العلاقات مع مصر بقيادة الإخوان المسلمين في حال اندلاع مواجهة عسكرية مع الفلسطينيين، قال بن: لقد برهن الرئيس محمد مرسي على أنه يؤثر مصالح الدولة على الأيديولوجيا. فمع أنه غير مستعد لإجراء اتصالات علنية بإسرائيل، إلا إنه يريد إقامة صلات

معها عبر قنوات بعيدة عن الأنظار.

الانتخابات العامة وتوقع فوز اليمين والحريديم

مع إغلاق باب الترشيح للانتخابات العامة في إسرائيل، في ٦/١٢/٢٠١٢، تبين أن ٣٤ قائمة ستخوض انتخابات الكنيست المقبل (التاسع عشر) التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بينها عشر قوائم قديمة وممثلة في الكنيست المنتهية ولايته، و٢٤ قائمة جديدة بعضها خاض الانتخابات السابقة لكنه لم ينجح في تجاوز نسبة الحسم المطلوبة كي يُمثّل في الكنيست. وغداة تقديم القوائم نشرت صحيفة "معاريف" (٧/١٢/٢٠١٢) نتائج استطلاع للرأي أجرته قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية بعد استقالة عضو الكنيست عمير بيرتس من حزب العمل وانضمامه إلى الحزب الجديد الذي أنشأته تسببي ليفني - "هتנוعا" (الحركة)، واستقطبت من خلاله ٧ أعضاء كنيست انشقوا عن حزب كديما، فضلاً عن الرئيس الأسبق لحزب العمل عمرام متسناح. وأعلن بيرتس أنه قرر الانشقاق عن العمل بسبب رفض رئيسة الحزب يميموفيتش التعهد بعدم الانضمام إلى حكومة قد يؤلفها تنتياهو بعد الانتخابات.

وقد أظهرت هذه النتائج أن الانتخابات ستسفر عن فوز ساحق لليمين والأحزاب الحريدية، وعن استمرار تنتياهو رئيساً للحكومة لولاية أخرى وذلك بفضل قوة معسكر اليمين القومي والديني، وبفضل الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" ليبرمان على خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة باسم "الليكود - بيتنا".

وقال ٨١٪ من المشتركين في استطلاع نشرته صحيفة "هآرتس"، في ٩/١٢/٢٠١٢، إن تنتياهو هو الذي سيؤلف الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بينما قال ٦٪ إن رئيسة حزب "الحركة" تسببي ليفني ستؤلف الحكومة، واعتبر ٤٪ أن رئيسة حزب العمل شيلي يميموفيتش ستشكل الحكومة.

كما بينت الاستطلاعات متانة التحالف بين الحزبين اليمينيين المتطرفين "البيت اليهودي" و"الاتحاد الوطني" بزعامة الرئيس السابق لمجلس المستوطنات في الضفة الغربية نفتالي بينيت. وقد حرص بينيت على أن يقوم ثلاثة حاخامين، برئاسة الحاخام دوف ليئور، باختيار المرشحين في القائمة الموحدة. وللعلم، فإن الحاخام ليئور هو صاحب فتوى اعتبر فيها السفّاح باروخ غولدشتاين (الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل في سنة ١٩٩٤) في مرتبة أسمى من مرتبة الضحايا اليهود في المحرقة النازية، كما أصدر فتوى تجيز قتل يتسحاق رابين، ووقف وراء عصاة "التنظيم الإرهابي اليهودي السري" التي ارتكبت جرائم قتل ضد الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يكون الزعيم الروحي لثاني أكبر كتلة في الائتلاف الحكومي المقبل لتنتياهو، بعد كتلة "الليكود - بيتنا".

وشكلت عودة ليفني إلى الحياة السياسية، في معظم التحليلات الإسرائيلية، مناسبة لتأكيد أمرين: أولاً، أنه يمكن النظر إليها باعتبارها المرشح الأفضل لتزعم معسكر الوسط - اليسار، وذلك خلافاً لكل من رئيسة العمل شيلي يميموفيتش، ورئيس "يش عتيد" ("يوجد مستقبل") يائير لبيد، اللذين يخوضان حملتهما الانتخابية من أجل هدف واحد، هو أن يكون كل منهما وزيراً في حكومة تنتياهو المقبلة. ثانياً، أن ليفني تعيد الموضوع السياسي إلى مركز جدول الأعمال العام في إسرائيل، فقد أكدت في المؤتمر الصحفي الذي عقده لإعلان قرارها العودة إلى الحياة السياسية، ضرورة السعي للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين (من خلال استئناف المفاوضات لا أكثر).

أمّا أبرز التطورات لدى معسكر اليمين، فتمثّل في أن قائمة مرشحي حزب الليكود للانتخابات التي

جرى اختيارها دفعت بهذا الحزب في اتجاه اليمين الأكثر تطرفاً. ورأى المحللون أن وصول أعضاء كنيست مثل داني دانون وياريف ليفين وزئيف إلكين وتسيبي حوتوفيلي إلى الأماكن العشرة الأولى في القائمة هو تعبير عن المسار الذي مر به حزب الليكود خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، ودليل على توجهه المتدرج نحو اليمين المتطرف الذي أدى إلى استبعاد وزراء أساسيين من القائمة، مثل بني بيغن وميخائيل إيتان ودان مريدور. وبالنسبة إلى نتنياهو كان ثمة من أشار إلى أن ما حدث ليس بالأمر السيء، إذ إنه على عكس الانتخابات الماضية التي كان مهماً له فيها أن يصور حزبه حزباً وسطياً في مواجهته مع حزب كديما، فإن الخريطة السياسية الآن ربما تبدلت بصورة كبيرة، وبات الخطر الذي يواجهه هو من جانب أحزاب اليمين التي قد تسلب الليكود عدداً من المقاعد بسبب الشعور بأن رئيسه ضيّع فرصة بقبوله اتفاق وقف إطلاق النار بعد عملية "عمود سحب". كما أنه في الانتخابات السابقة كان مهماً لنتنياهو الحفاظ على كتلة تستطيع أن تضمن وصوله إلى رئاسة الحكومة، لكن هذه الكتلة تفككت الآن، وأصبح الصراع يدور حول من سيكون الحزب الأكبر الذي يستطيع تأليف الحكومة، وهذا هو الهدف من التحالف مع ليبرمان.

وإذا تحققت التوقعات بشأن فوز اليمين والحريديم، فإن من المنتظر أن ينعكس فائض القوة الذي سيكون لدى اليمين أكثر فأكثر على جوانب الحياة السياسية الإسرائيلية الداخلية والخارجية كافة. ■

المصادر

١ أكدت منظمة "بيتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) أن تنفيذ مخطط البناء في منطقة E1 سيؤدي إلى زيادة الفصل القسري المفروض بين الضفة الغربية والقدس الشرقية. وجاء ذلك في بيان خاص صادر عن هذه المنظمة، ورد فيه ما يلي: نشرت وسائل الإعلام مؤخراً أنّ الحكومة الإسرائيلية قررت دفع الإجراءات التخطيطية الخاصة بألاف الشقق السكنية في مستعمرة معاليه أدوميم في إطار الخطة E1، في المنطقة التي تربط معاليه أدوميم بالقدس. وبحسب ما نُشر، فإن هذا القرار صدر في أعقاب اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطينية مراقبة في الأمم المتحدة. وسيؤدي تطبيق خطة البناء E1 في هذه المنطقة المحددة إلى خلق تواصل مبنّي بين مستعمرة معاليه أدوميم وبين القدس، وسيزيد من وطأة عزل القدس الشرقية عن سائر أرجاء الضفة الغربية، وسيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها، حيث سيتحوّل القسمان إلى منطقتين منفصلتين. إن تشييد المستعمرات في المناطق الخاضعة للاحتلال يخالف تعليمات القانون الإنساني الدولي التي تحظر نقل سكان الدولة المحتلة إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال، كما تحظر إجراء تغييرات دائمة في داخل المنطقة الخاضعة للاحتلال، ليست غايتها حاجات أمنية أو لمصلحة السكان المحليين. علاوة على ذلك فإن إقامة المستعمرات يؤدي إلى المسّ بسلسلة من حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، فمخطط طرد التجمعات البدوية التي تعيش في هذه المنطقة اليوم يشكل انتهاكاً للمنع القائم في القانون الإنساني الدولي، بنقل "السكان المحميين" قسراً - مثل هذه التجمعات - إلا إذا تمّ الأمر من أجل حاجة عسكرية حيوية، وحتى عندها يجب أن يكون الأمر مؤقتاً.

(<http://www.btselem.org>)